

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٩٢

الاثنين، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد أدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

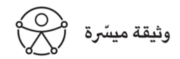
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/962)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/962)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وباسم مجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للسيد غوتيريس. لقد ترأس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خلال فترة بالغة الصعوبة، وبذل جهوداً جبارة باسم الأشخاص الذين في كثير من الأحيان لا يمكنهم التحدث عن أنفسهم ولكن كان لهم في شخصه متحدث رسمي رائع. وهذه هي إحاطته الإعلامية الأخيرة بصفته تلك إلى المجلس. ولن نأسف على عدم الاستماع إلى المزيد من الأنباء السيئة التي ينقلها، ولكن ما من أحد كان أكثر إبداعاً وسرعة بديهة في حشد الموارد من جميع أنحاء العالم لرعاية هؤلاء الأشخاصز ولن نفيه حقه مهما شكرناه على ما بذله مدة ولايته في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جسداً وروحاً. ونريد أن نتمنى له كل النجاح في المستقبل ونأمل أن يظلّ معنياً برعاية الأشخاص الذين استفادوا كثيراً من قيادته.

يبدأ مجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/962، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كيونغ – وا كانغ (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، أود أن أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة لإطلاعه على آخر التطورات في سورية.

شهراً بعد شهر، ومنذ اتخاذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، في شباط/فبراير وتموز/يوليه من عام ٢٠١٤ على التوالي، ظل المجلس يستمع إلى إحاطات إعلامية عن معاناة الشعب السوري. وقد وصفنا بالتفصيل مراراً وتكراراً الانتهاكات الصارخة االكثيرة جداللمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وطوال ما يقرب من خمس سنوات، شهدنا كيف كانت سورية تغوص أعمق فأعمق في العنف والوحشية، ومع ذلك لا يمكن للكلمات أن تصف بإنصاف اليأس والدمار اللذين يعاني منهما ملايين السوريين كل يوم.

قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، بزيارة سورية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين جهود الاستجابة الجارية. وقمت أنا شخصيا مؤخرا بزيارة مراكز عبر الحدود في الأردن وتركيا. وأثناء بعثته، قام السيد أوبراين بزيارة حي الوعر في مدينة حمص، حيث تم التوصل إلى اتفاق لوقف للأعمال القتالية. وأتاح هذا الاتفاق لدوائر العمل الإنساني إيصال المساعدات إلى جميع سكان حي الوعر البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ شخص، الذين لم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إليهم منذ كانون الثاني/يناير. هذا تطور جدير بالترحيب يبين ما يمكن القيام به عند التوصل إلى اتفاق بين الأطراف. ويشجعنا ذلك،

لكننا نؤكد مجددا أن وصول المساعدات الإنسانية ينبغي أن يكون بدون عوائق وباستمرار في جميع الأوقات، وألا يكون مشروطا باتفاقات يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

وتبرز حالة الوعر الاحتياجات الماسة لكثيرين من بين ٤,٥ مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، منهم ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص محاصر. خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، وبسبب القيود المفروضة على الوصول وانعدام الأمن، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى ٣٢ في المائة فقط من المواقع التي يصعب الوصول إليها. وبالمثل، خلال الفترة نفسها، ظلت الأطراف في النزاع تقيد تقييدا شديدا الوصول إلى المناطق المحاصرة. ونتيجة لذلك، حصل حوالي ١ في المائة فقط من السكان المحاصرين على مساعدات غذائية، وأقل من ١ في المائة على مساعدات في مجال الصحة. هذا ببساطة أمر غير مقبول. وأناشد مرة أخرى السلطات السورية الموافقة على ٤٧ طلبا معلقا مقدما من القوافل المشتركة بين الوكالات، والسماح للقوافل التي اتفق عليها سابقا من حيث المبدأ بالمضي قدما. وأناشد أيضا الجماعات المسلحة من غير الدول، وكذلك المجموعات الإرهابية المدرجة في القائمة، السماح بإيصال المساعدات التي يمنعونها.

كان للعمليات عبر الحدود التي أذن بها المجلس أثر كبير في تحسين وصول المساعدات الإنسانية، الأمر الذي سمح بإيصال المساعدة المنقذة للأرواح إلى ملايين كانوا في حاجة ماسة إليها. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شملت تلك المساعدات مساعدات غذائية لأكثر من ٢,٤ مليون شخص وإمدادات طبية لـ ٤,١ مليون من العلاجات والمواد غير الغذائية لـ ١,٦ مليون شخص. ونحن ممتنون جدا للتعاون والدعم اللذين تقدماهما السلطات الأردنية والتركية التي جعلت ذلك ممكنا.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد القتال على أرض الواقع والغارات الجوية، من القوات السورية والقوات المتحالفة، في الجزء الشمالي من البلد وأثرها على المدنيين والبنية التحتية المدنية. أصيب العديد من المستشفيات والأسواق والمخابز، وتفيد التقارير بمقتل وجرح عشرات المدنيين بشكل يومي تقريبا. الأطباء الذين يعملون من أجل إنقاذهم أصبحوا هدفا، ويخشون أن شعاري الصليب الأحمر والهلال الأحمر لم يعدا درع الحماية اللذين يجب أن يشكلانه. لقد عطل العنف أيضا تقديم المساعدة الإنسانية.

بالأمس فقط، ضربت ست غارات جوية سوقا مزدحما والعديد من المباني العامة والمناطق السكنية في وسط مدينة إدلب. وأفاد عمال الإنقاذ بأنه تأكد وفاة ٤٣ شخصا وأنه لم يتم التعرف بعد على ما يقرب من ٣٠ جثة أخرى. ووفقا للتقارير الأولية، قتل خمسة عاملين في مجال تقديم المعونة على الأقل في الهجوم أثناء أداء مهامهم في إدلب. وقتل فرد من ذوي الخوذ البيض أثناء قيادة سيارة إسعاف تحمل جرحى إلى مرفق طبي قريب. الخسائر في أرواح الأبرياء والتدمير العشوائي الأهوج للمناطق المأهولة بالسكان يثير السخط، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. وعلقت إحدى المنظمات غير الحكومية جميع الأنشطة اعتبارا من اليوم، إذ قتل مدير برنامجها للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أثناء الغارات الجوية على مدينة إدلب. ومنذ أواخر أيلول/سبتمبر، علقت خمس منظمات غير حكومية دولية على الأقل عملياتها.

ومنذ بداية هذه الأزمة، وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ٣٣٦ هجوما على ما لا يقل عن ٢٤٠ مرفقا طبيا ومقتل ٦٩٧ من العاملين في القطاع الطبي. تشكل هذه الهجمات انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وإهانة لأساس إنسانيتنا المشتركة، الذي يجب صونه – رعاية الجرحى والمرضى. أناشد الأطراف في الصراع كفالة حماية المرافق الصحية والعاملين الصحيين والمرضى بموجب القانون الدولي الإنساني. وبالمثل يجب وضع حد لإزالة اللوازم الجراحية ومجموعات إسعاف المصابين من القوافل من جانب الحكومة السورية.

وفي الوعر، قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة مستشفى من بين مئات المستشفيات في سورية التي أصيبت بأضرار أو دمرت كليا أثناء النزاع. يفتقر المستشفى إلى جميع اللوازم الأساسية. وبدون أكياس الدم، تجري عمليات نقل الدم بشكل مباشر من المتبرع إلى المريض، مما يجعل المرضى عرضة بدرجة كبيرة لخطر الإصابة بالأمراض المعدية.

وخلال الشهر الماضي، تواصل تصاعد واحتدام العنف عبر سورية. وأسفرت الهجمات العشوائية من قبل جميع الأطراف في النزاع عن خسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية وحرمان آلاف الأشخاص من الحصول على الخدمات الأساسية. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قتل ثمانية طلاب وأربعة موظفين عندما أفادت تقارير بإصابة مدرسة إبتدائية في دوما، في الغوطة الشرقية. وقبل ذلك بشهر، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير بإصابة ثمانية مدنيين، بينهم ستة أطفال، عندما أصابت قذيفة هاون مدرسة في حي باب توما في دمشق.

نحن نذكر مرة أخرى جميع الأطراف في النزاع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وبصفة خاصة، مع زيادة ازدحام سماء سورية، نحث جميع القوات التي تقوم بغارات جوية على الامتثال لهذا المبدأ الأساسي، المكرس في القانون الدولي الإنساني.

يشكل التلوث بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب أيضا تحديا كبيرا في أجزاء كثيرة من البلد، وثمة حاجة ماسة لإزالة مخاطر المتفجرات في سورية. يشكل ذلك أولوية ملحة لإنقاذ الحياة، حيث يحتاج الشركاء في المجال الإنساني الذي يضطلعون بشجاعة بذلك العمل إلى دعمنا العاجل.

وتواصل تشريد المدنيين، الذي يشكل سمة مميزة للأزمة في سورية، بوتيرة لا هوادة فيها خلال الشهر الماضي. أرغم أكثر من ٠٠٠ ١٢١ شخص على الفرار من ديارهم في تسع محافظات، كثير منهم يفر للمرة الثانية أو الثالثة. لقد شرد أكثر من نصف مجموع السكان في سورية منذ بداية هذه الأزمة، مع تشريد نحو ٦,٥ مليون داخليا. فر حوالي ٤,٣ مليون شخص من البلد، مما يفرض عبئا هائلا على البلدان المجاورة في المنطقة.

وفي ظل ظروف صعبة للغاية، يواصل الشركاء في المجال الإنساني الوصول إلى ملايين الأشخاص كل شهر لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح. لكن هناك حاجة إلى المزيد. انتهى مجتمع الهيئات الإنسانية مؤخرا من وضع خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، حيث يطلب حوالي ٣,٢ بليون دولار لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح لـ ١٣,٥ مليون شخص محتاج داخل البلد. تحدد الخطة إطار عمل مشتركا لجهود الاستجابة على أساس الاحتياجات ذات الأولوية عبر مختلف القطاعات. ومع اقتراب عام ٢٠١٥ من نهايته، لم يتم تمويل سوى ٤٢ في المائة فقط من الاستجابة داخل البلد. إنني أدعو جميع الشركاء إلى التبرع بسخاء إلى تلك الخطط، في إطار التحضير للمؤتمر القادم بشأن موضوع ”دعم سورية والمنطقة، لندن ٢٠١٦“. لن يتسنى لنا مساعدة المحتاجين داخل البلد وفي البلدان المجاورة إلا بمساعدة الشركاء.

في مركز لإعادة التأهيل على الحدود التركية، رأيت الصدمة العميقة في أعين الفتيات والفتيان السوريين الذين فقدوا أذرعا أو سيقانا في الهجمات العنيفة. رأيت شابا لم يبق له سوى ذراع واحد. ورأيت أيضا التزام وشجاعة الأطباء والممرضات الذين يحاولون بجدية مساعدتهم على العودة إلى الحياة، بدنيا وعقليا. معا، يجسدون بلدهم وشعبهم – محطمون من نواح عديدة لكنهم ما برحوا يكافحون بإصرار وتحد للتمسك بالحياة.

وإذ ندخل العام الجديد، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإعادة الأمل مرة أخرى إلى السوريين، الذين عانوا كثيرا. يجب وضع حد للصراع من خلال حل سياسي شامل يعالج الأسباب

التي تكمن وراءه. ونعلق آمالنا على الجهود التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سورية، ويشجعنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الفريق الدولي لدعم سورية، مع الترحيب بقرار المجلس، لممارسة ما يلزم من ضغط على الأطراف السورية لتنفذ على الفور تدابير بناء الثقة التالية: وقف استخدام الأسلحة العشوائية الأثر ضد المدنيين، بما في ذلك البراميل المتفجرة؛ والسماح بوصول قوافل المعونة غير المشروط وغير المقيد؛ ووقف الهجمات على المرافق الطبية والتعليمية، ورفع جميع القيود المفروضة على الإمدادات الطبية واللوازم الجراحية ضمن قوافل المساعدة الإنسانية؛ والإفراج عن جميع المحتجزين.

يحدونا أمل وطيد في أن المجلس، ودعما للفريق الدولي لدعم سورية، يبدأ بتمهيد الطريق أمام السلام في سوريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على كلماتكم الرقيقة. في الواقع، كان لي شرف عظيم، في الأمم المتحدة، أن أخدم أضعف الفئات الضعيفة من سكان العالم.

لقد وصل ما يقرب من مليون شخص بالقوارب إلى أوروبا هذا العام، كان أكثر من ٥٠ في المائة منهم سوريين. وقد نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا دراسة استقصائية شملت أكثر من ١ ٢٠٠ شخص منهم، حيث أكدت النتائج ما كنا نشك فيه منذ مدة طويلة. إن سورية تشهد عملية هجرة كثيفة لذوي الكفاءات، و ٨٦ في المائة ممن أجرينا معهم مقابلات، أنهوا تعليمهم الثانوي. ونصفهم التحق بالتعليم الجامعي. ولا يمكن للمرء إلا أن يتخيل العواقب الوخيمة لهذه الهجرة على عملية التعمير بعد انتهاء النزاع في سوريا في المستقبل.

إن المعاناة والتشرد الهائلين داخل البلد مستمران، وقد تكلم للتو نائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية الناجمة عنهما. ولكن حقيقة أن ثلثي السوريين الذين أجرينا معهم مقابلات في اليونان قد غادروا البلد في عام ٢٠١٥ – حيث قدم ٣٧ في المائة منهم مباشرة من سورية بعد بضعة أيام فقط في المرور العابر – تظهر كيف أمور أصبحت الأمور لا تطاق. ولذلك السبب من الملح تحقيق وقف إطلاق النار المتوخى في محادثات فيينا وفي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذ مؤخرا.

ومن الواضح أيضا أن اللاجئين السوريين في المنطقة يغرقون أكثر وأكثر في براثن الفقر. ووجدت دراسة مشتركة أجرتها في الآونة الأخيرة المفوضية والبنك الدولي أن تسعة من كل عشرة سوريين في الأردن ولبنان يعيشون تحت خط الفقر الوطني في كل منهما. إن عدم السماح لهم بالعمل من الناحية القانونية، يزيد من ضعف اللاجئين، ويجعلهم يعتمدون على المساعدة الإنسانية الشحيحة، ويجبرون على الاستدانة لإعالة أسرهم.

ولهذا تأثير مدمر جدا على الأطفال؛ حيث يتركون المدرسة، ويذهبون للعمل أو الزواج المبكر. ولا يذهب إلا نصف جميع الأطفال اللاجئين إلى المدارس. ونحن قلقون أيضا إزاء أن أعدادا متزايدة من الناس لا توجد معهم وثائق، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للخطر، حيث إن العديد من اللاجئين الوافدين الجدد لا يسجلون أسماءهم بسبب العقبات والمخاوف الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلاف الأطفال الذين يولدون لآباء سوريين في المنفى يواجهون خطرا محتملا بأن يصبحوا عديمي الجنسية. إنهم ليس عديمي الجنسية، ولكنهم يواجهون هذا الخطر بسبب عدم التسجيل.

لقد كان لأزمة اللاجئين أثر هائل على البلدان والمجتمعات المضيفة، حيث أثرت على جميع جوانب الحياة اليومية، ابتداء من الإسكان والبطالة إلى مستويات الأسعار عموما والصرف الصحي العام. وخسر اقتصادا لبنان والأردن البلايين من الدولارات نتيجة نزاع سورية.

ونحن نعلم أن السوريين سيستمرون في محاولة للوصول إلى أوروبا إلى أن يحدث تغيير جذري في العوامل التي تدفعهم للمغادرة.

ويجب أن يكون هناك المزيد من الدعم الدولي للاجئين والبلدان المضيفة لهم، ولا بد للمساعدة الإنسانية أن تتوافق مع مستوى الاحتياجات. وعلى الرغم من الزيادة في التمويل مؤخرا بفعل بفعل تدفق اللاجئين إلى أوروبا، فإن خطتنا الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة عَلى مواجهة الأزمات لم يجر تمويلها مما أسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للعديد من الأسر.

وتلزم استثمارات كبيرة دعما للبنان والأردن وتركيا لمنع اللاجئين من الانزلاق أكثر إلى البؤس، ولمساعدة الحكومات على مواكبة الضغط المتزايد على البنى التحتية في قطاعات الصحة، والتعليم، والمياه، والكهرباء، وغيرها من البنى التحتية العامة. وبطبيعة الحال، تحتاج هذه الاستراتيجيات الطويلة الأجل إلى تعزيز الصلة بين التنمية والجهود الإنسانية أكثر مما هو عليه الحال الآن. وكانت الخطة الإقليمية للاجئين الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، ولكن ما تمس الحاجة إليه فعلا هو إجراء تغيير في سياسات وقواعد التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف بحيث تمكن البلدان المتوسطة الدخل مثل الأردن وتركيا ولبنان الاستفادة من العديد من الأدوات الإنمائية المستثناة حاليا.

ويحدوني الأمل في أن مؤتمر لندن القادم لن يحشد الدعم للاحتياجات الإنسانية الضخمة في المنطقة فحسب، ولكن أيضا للنهج الطويلة المدى التي تجمع من الاعتماد على الذات للاجئين مع التضامن الدولي الفعال وتقاسم المسؤولية مع البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية.

ونحن بحاجة إلى اتفاق جديد بين المجتمع الدولي – أوروبا على وجه الخصوص – والبلدان المجاورة لسورية. ومن الواضح أنه بدون تعليم لأطفال السوريين، وبدون إمكانية وصول إلى سوق العمل والحماية من الفقر، فإن المزيد منهم سيرون أنه لم يترك لهم سوى خيار واحد، وهو الانتقال. وبعد أن شاهدوا منازلهم تدمر وجيرانهم يقتلون وأحباءهم يختفون؛ وبعد أن فروا عدة مرات في سورية، وواجهوا الفقر ولم يحصلوا على الخدمات الأساسية في المنفى، حاولوا الوصول إلى أوروبا لإعادة بناء المستقبل. وينفطر قلبي لرؤية هذه الأسر، التي عانت معاناة شديدة جدا بالفعل، تضطر إلى وضع حياتهم في أيدي المهربين والمتجرين الذين يستغلونهم، ويسلبونهم أخر ما يملكون من توفير، وينتهكون أهم حقوق الإنسان الأساسية لهم، وغالبا يتركونهم مباشرة ليغرقوا وهم على متن قوارب مكتظة جدا وغير صالحة للملاحة،

ولذلك، أؤيد بقوة فكرة برنامج واسع النطاق لإعادة التوطين وغيرها من أشكال الدخول إلى البلدان الأوروبية وخارجها – عملية إعادة توطين كبيرة بما يكفي للمساعدة في وضع حد للمآسي في بحر إيجة وفوضى الحركة عبر بلدان البلقان. لأنه إذا استمرت الأمور كما هي الآن، فإنا أخشى ليس على حياة اللاجئين فحسب، ولكن على مستقبل اللجوء إلى أوروبا، إذ إن التدابير التقييدية بدأت بالفعل بالانتشار مثل الفيروس الذي يهدد أيضا بتلويث أجزاء أخرى من العالم.

وفي نهاية المطاف، حقيقة أن العديد من السوريين الذين يصلون إلى أوروبا الآن يأتون مباشرة من سورية يدل على أن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان داخل البلد لا تزداد إلا سوءا، وأن الحل الحقيقي للمأساة الإنسانية يجب إيجاده داخل سوريا.

وبصفتي المفوض السامي لشؤون اللاجئين، من الواضح أن تركيزي على الأشخاص الذين اضطروا للفرار من هذه الحرب. ولكن في هذه الجلسة الأخيرة، أود أن أقول بضع

كلمات كمواطن من مواطني العالم لأن ما نواجهه هو أكثر بكثير من حالة طوارئ تتعلق باللاجئين. إن أزمة سورية – العراق – لأن هذا هو ما أصبحت – تؤثر تأثيرا هائلا على الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن العالميين. وفي حين أن إعادة الخلافة قد تكون تطلع جماعات عديدة منذ أن ألغاها أتاتورك، فإن لدينا الآن، للمرة الأولى، منظمة إرهابية يتمثل مأربها السياسي في بناء دولة تسيطر على أراض شاسعة سيطرة فعالية تخطط انطلاقا منها لتوجيه الضربات في أي مكان في العالم. وهذا التغيير جذري حتى بالمقارنة بأسوأ أشكال الإرهاب الدولي الذي شهدناه حتى الآن.

إن الصلة مع الأمن على الصعيدين الإقليمي والأوروبي والعالمي واضحة. ويوجد عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب من جميع أنحاء العالم في سورية والعراق اليوم. ونحن نعلم أن العديد من هؤلاء قفلوا عائدين إلى أوطانهم، ونحن نعرف المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. ولكن بقدر المشروعية التيتتسم بها هذه الشواغل، يجب ألا ننسى أنه على الرغم منتهجة الخطاب الذي نسمعه في هذه الأيام، فإن اللاجئين هم أول ضحايا هذا النوع من الإرهاب، وليس مصدره. ولا يمكن إلقاء اللوم عليهم في تهديد هم يخاطرون بحياتهم ليفروا منه. نعم، بطبيعة الحال، ثمة احتمال أن الإرهابيين قد يحاولون التسلل إلى صفوف اللاجئين في تحركاتهم. ولكن ذلك الاحتمال قائم في جميع الجماعات والتطرف محلي النشأة يشكل، وحتى الآن، أكبر تهديد، كما أظهرت الأحداث الأخيرة.

والدول التي ترفض اللاجئين السوريين، ولا سيما المسلمين منهم، هم أفضل الحلفاء لجهود الدعاية والتجنيد التي تبذلها الجماعات المتطرفة. ولا بد أن تنتهي الحرب، وبسرعة. وكلما استمرت لفترة أطول، أصبح دفع تكاليف النتائج المترتبة عليها أصعب.

وقرر الاتحاد الأوروبي للتو أعطاء ثلاثة بلايين يورو إلى تركيا لوضع خطة عمل تحد من تحركات اللاجئين إلى داخل الاتحاد – ثلاثة بلايين يورو للبلد الذي يملك أقوى اقتصاد في المنطقة. ويتجاوز مجموع التكاليف ذلك المبلغ بكثير وسوف تستمر في الارتفاع، وكذلك تكاليف التعمير في المستقبل بسورية.

ولكن الأهم من ذلك، إذا لم ينته النزاع المسلح بسرعة، فقد تكون نهاية سورية التي نعرفها – والشيء نفسه ينطبق على العراق. ونحن جميعا ندرك تعقيدات الحالة التي أوجدتها نهاية الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط – وكما قال ديفيد فرومكن، كان ذلك ”سلام لإنهاء جميع مظاهر السلام“. ولكن يجب ألا يسمح بتصعيد الانقسام الطائفي اليوم إلى مستوى الحروب الدينية التي دمرت أجزاء كبيرة من أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وينبغي ألا ننسى أن الحروب الدينية هي دائما بالأساس حروب سياسية. تحقيق السلام لا يمكن أن ينتظر. والعالم بحاجة إلى طفرة في الدبلوماسية من أجل تحقيق السلام، ويحدوني أمل قوي في أن فيينا ستكون خطوة رئيسية لإعادة السلام على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المفوض السامية للاجئين على البيان الذي أدلى به وعلى سنوات خدمته العديدة. ونحن ممتنون له.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.